الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الاولى
الجلسة ٣٣
المعقودة يوم الاثنين
١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر حرفي للجلسة الثالثة والثلاثين

الرئيس : السيد مروزفيتش (بولندا)

DEC 4 1991

المحتويات

- النظر والبت في مشاريع القرارات في إطار جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح

../..

Distr. GENERAL
A/C.1/46/PV.33
21 November 1991

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-61728 ٣٤٩٢ش (٩١)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠ .

البنود ٤٧ إلى ٦٥ من جدول الاعمال (تابع)

النظر والبت في مشاريع القرارات في إطار جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لامين اللجنة .

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلم اللجنة بانضمام البلدان الوارد ذكرها أدناه إلى مقدمي مشاريع القرارات التالية :

A/C.1/46/L.23 : ساموا ؛

A/C.1/46/L.28 : سنغافورة وشيلي ؛

A/C.1/46/L.24 : مصر ؛

A/C.1/46/L.9 : جمهورية كوريا ؛

A/C.1/46/L.36 : جمهورية كوريا وساموا ؛

A/C.1/46/L.17 : جمهورية كوريا ؛

A/C.1/46/L.1 : جمهورية كوريا ؛

A/C.1/46/L.34 : قبرص ؛

A/C.1/46/L.27 : النمسا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما تذكر الوفود ، فقد أشرت يوم الجمعة إلى أنه سيتم اليوم البت في عدد من مشاريع القرارات في إطار المجموعات ٣ و ٤ و ٥ . وبعد إجراء مزيد من المشاورات وبسبب المفاوضات الجارية ، أود أن أعلم الوفود أننا سنبت اليوم في مشاريع القرارات التالية :

في المجموعة ٣ : A/C.1/46/L.4 و A/C.1/46/L.19 و A/C.1/46/L.20 ، و A/C.1/46/L.28 ؛

في المجموعة ٤ : A/C.1/46/L.30 ؛

في المجموعة ٥ : A/C.1/46/L.16 و A/C.1/46/L.36 .

أعطي الكلمة لممثل السويد الذي يرغب في تقديم مشروع القرار A/C.1/46/L.7/Rev.1 .

السيد هيلتنيوس (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أقدم مشروع القرار A/C.1/46/L.7/Rev.1 المتصل بالدراسة الواردة في الوثيقة A/46/364 والمتعلقة بالتخطيط لاحتمال استخدام الموارد المخصصة للانشطة العسكرية في الجهود المدنية لحماية البيئة . لقد اشترك في تقديم مشروع القرار كل من البرازيل ، البلد المضيف لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ ، وبوليفيا واندونيسيا وبلادي السويد . ويرحب وفد بلادي بانضمام بلدان أخرى إلى مقدمي مشروع القرار ، وفي الواقع ، أن هناك بلدان عديدة أعربت عن رغبتها في ذلك .

لقد قدّمت هذه الدراسة في جنيف في آب/أغسطس ١٩٩١ إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من قِبل رئيس فريق الخبراء الذي قام بإعداد الدراسة ، السفير ماج بريت ثيورين .

ومشروع القرار هذا مشروع اجرائي بحت .

وتلاحظ في ديباجة الرغبة في الاستفادة من التقدم المحرز في نزع السلاح في إطار المساعي المبذولة لحماية البيئة . ودعوني أضيف أن التقدم المحرز في ميدان نزع السلاح يُعد بارقة أمل في امكانية اتخاذ خطوات حقيقية في هذا السياق .

ويقترح مشروع القرار في منطوقه أن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الامين العام . هذا اضافة إلى أنه يطلب إلى الامين العام أن يحيل التقرير إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في حزيران/يونيه ١٩٩٢ . كما يطلب إلى الامين العام اتخاذ الترتيبات اللازمة لاستنساخ الدراسة وتوزيعها على أوسع نطاق ممكن . وأخيرا ، يزكي مشروع القرار هذه الدراسة لنظر الدول الاعضاء جميعا .

ويأمل مقدمو مشروع القرار أن تعتمده اللجنة دون تصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبتُّ اللجنة الآن في مشاريع القرارات المدرجة في المجموعة ٣ .

أعطي الكلمة إلى الممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم قبل التصويت .

السيد ستيلزر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أشير إلى مشروع القرار A/C.1/46/L.19 . لقد أعربت النمسا عن موافقتها على المفاهيم والمبادئ الاساسية لما يسمى بالتجميد ، وذلك بتصويتها على مدى السنين في صالح القرارات المعنونة "تجميد الاسلحة النووية" .

وعندما عللت النمسا تصويتها على قرار العام الماضي أكدت فيما يتعلق بالتطورات التي وقعت مؤخرا في مجالي تحديد التسلح ونزع السلاح أن التجميد يجب ألا يمنع أو يعرقل تخفيض المخزون من الاسلحة النووية أو ازالتها ازالة تامة ، وبالتالي يظل مفهوم تجميد الاسلحة النووية مفهوما هاما ، فقد كنا نرى أنه مكمل لما أنجز في مجالي نزع السلاح وتحديد التسلح .

وقد جاءت الاتجاهات الحديثة فادت إلى تحسين بيئة الامن العالمي ويسّرت حدوث تطورات جديدة في مجال تحديد الاسلحة النووية ، بالاضافة إلى اتخاذ خطوات أولى صوب نزع السلاح النووي . وهذا في الواقع هو ما أقر به مشروع القرار A/C.1/46/L.19 الذي يشير إلى الانجازات التي تمت مؤخرا مثل معاهدة تخفيض الاسلحة الاستراتيجية والخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة من جانب واحد في مجال نزع السلاح ثم قابلها بالمثل الاتحاد السوفياتي .

وتعترف النمسا بأن هذه التطورات والانجازات تشير إلى عكس اتجاه سباق التسلح النووي ، وبالتالي ، فإننا نرى أن مفهوم التجميد الذي كنا نعتبره مفهوما هاما في الاعوام الماضية أصبح مفهوما تجاوزته حركة التاريخ . ولهذا ستمتنع النمسا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/46/L.19 .

السيد كينيون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هناك حالة جديدة هذا العام . فلا يوجد قيد النظر تحت البندين ٥١ و ٥٣ من جدول الاعمال سوى مشروع قرار واحد .

وأود أن أوضح أن المملكة المتحدة ستمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/46/L.4 . وهذا الامتناع لا يعني حدوث تغيير في سياسة حكومة بلدي بشأن التجارب

النووية . فحكومة المملكة المتحدة ترى أن أمن بلدها سيعتمد في المستقبل المنظور على الردع الذي يقوم جزئيا على امتلاك الاسلحة النووية . ولذلك فإننا نحتاج بصفة مستمرة إلى التأكد من أن أسلحتنا النووية لا تزال سليمة وفعالة وحديثة . ولهذا سيظل من الضروري لنا أن نجري بعض التجارب النووية تحت الارض .

السيد ايريرا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يود وفد بلدي أن يعلل تصويته على مشروع القرار المتعلق بعقد معاهدة حظر شامل للتجارب النووية .

لا تزال فرنسا ترى أن حظر التجارب النووية لا يمكن أن يكون إلا نتيجة لعملية نزع السلاح النووي وليس شرطا مسبقا لها . ولا يمكن أن يحظى بالاولوية على اجراء تخفيض كبير في الترسانتين النوويتين للدولتين العظميين . وبدء حدوث تخفيض يدل على أن موقف وفد بلدي يرتكز على أساس سليم .

وكما ذكر وفد بلدي في المناقشة العامة ، فإن فرنسا قد اختارت استراتيجية للردع تقوم على أساس الاحتفاظ بقوات نووية خاصة بها على مستوى لا يتجاوز الحد الكافي للوفاء باحتياجاتها المشروعة للأمن وحماية استقلالها ومصالحها الحيوية . ولكي تحافظ فرنسا على مصداقية وسائل الدفاع الخاصة بها ، فإنه لا يوجد لديها خيار سوى مواصلة تلك التجارب وذلك في إطار برنامج محدود للغاية ، وبالسرعة والشروط اللتين تحددهما التكنولوجيا ذات الصلة . والواقع أن هذه التكنولوجيا قد أتاحت تحقيق تخفيض مستمر في عدد التجارب التي تجريها فرنسا .

ويسعد بلدي التقدم الذي حدث مؤخرا في عملية تخفيض التسلح النووي للدولتين العظميين . ويحيط علما بارتياح زائد بأن الدولتين بدأتا التحرك صوب تحقيق المستوى الادنى للردع ، وهذا هو جوهر المذهب الفرنسي منذ البداية .

وقد ذكرت فرنسا مؤخرا أنها على استعداد للاشتراك في الوقت المناسب في عملية نزع السلاح النووي . ومع ذلك لا يسعنا إلا أن نلاحظ أنه لا يزال هناك تفاوت ضخم بين وسائل دفاعنا المحدودة والترسانة النووية الضخمة التي لا تزال موجودة في القارة الاوروبية . ولا يمكن لفرنسا أن تتجاهل استمرار هذا التفاوت أو حقيقة هذه الامكانيات ، وإلا عرّضت أمنها واستقرار القارة الاوروبية للخطر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تصوّت اللجنة الآن على مشروع القرار A/C.1/46/L.4 .

أعطي الكلمة لأمين اللجنة .

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار A/C.1/46/L.4 مقدم من ٤٥ دولة ، وقد عرضه ممثل نيوزيلندا في الجلسة ٢٥ التي عقدتها اللجنة الاولى في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . والدول المقدمة لمشروع القرار هي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، استراليا ، أفغانستان ، اكوادور ، اندونيسيا ، أوكرانيا ، ايرلندا ، ايسلندا ، بابوا غينيا الجديدة ، البرازيل ، بربادوس ، بروني دار السلام ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تشيكوسلوفاكيا ، جزر البهاما ، جزر سليمان ، الدانمرك ، زائير ، ساموا ، سري لانكا ، سنغافورة ، سورينام ، السويد ، غانا ، فانواتو ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، الكاميرون ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، ماليزيا ، المكسيك ، ميانمار ، النرويج ، النمسا ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، هنغاريا ، اليابان ، يوغوسلافيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب اجراء تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.1/46/L.4 .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بيلاروس ، بلجيكا ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ،

كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، استونيا ، اثيوبيا ، فنلندا ، ألمانيا ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لاتفيا ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، لختنشتاين ، ليتوانيا ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، جمهورية كوريا ، رومانيا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سنغافورة ، جزر سليمان ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، تونس ، تركيا ، أوكرانيا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زمبابوي .

المعارضون : فرنسا ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : الصين ، اسرائيل ، جزر مارشال ، المملكة المتحدة .

اعتمد مشروع القرار A/C.1/46/L.4 بأغلبية ١٣٧ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت* .

---

* بعد ذلك أبلغت وفود أوغندا ، وبنن ، وبوروندي ، والجماهيرية العربية الليبية ، ورواندا ، وغابون ، الامانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والآن تمضي اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.1/46/L.19 المعنون "استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة : تجميد التسلح النووي" . وأعطي الكلمة لأمين اللجنة .

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار A/C.1/46/L.19 اشترك في تقديمه سبعة أعضاء ، وكان قد عرضه ممثل الهند في الجلسة ٣١ التي عقدتها اللجنة الأولى في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . وقائمة المقدمين كما يلي : أفغانستان ، اندونيسيا ، بوليفيا ، السودان ، المكسيك ، ميانمار ، الهند .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طُلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بيلاروس ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ،

نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سنغافورة ، جزر سليمان ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، تونس ، أوكرانيا ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، بلغاريا ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، فرنسا ، ألمانيا ، هنغاريا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، بولندا ، رومانيا ، اسبانيا ، تركيا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : ألبانيا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، الصين ، الدانمرك ، استونيا ، فنلندا ، اليونان ، ايسلندا ، ايرلندا ، لاتفيا ، لختنشتاين ، ليتوانيا ، جزر مارشال ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، جمهورية كوريا ، السويد ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

أُعتمد مشروع القرار A/C.1/46/L.19 بأغلبية ٩٥ صوتا مقابل ١٨ ، مع امتناع ٣١ عضوا عن التصويت* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والآن تمضي اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.1/46/L.20 المعنون "استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة : اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية" .

أعطي الكلمة لأمين اللجنة .

---

* بعد ذلك أبلغت وفود أوغندا وبنن ورواندا وغابون الأمانة العامة أنها كانت تنوي التصويت مؤيدة .

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار A/C.1/46/L.20 مقدم من ١٥ عضوا وكان قد عرضه ممثل الهند في الجلسة ٣١ التي عقدتها اللجنة الاولى في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . وقائمة المقدمين كما يلي : اثيوبيا ، أفغانستان ، اكوادور ، اندونيسيا ، بنغلاديش ، بوتان ، بوليفيا ، الجزائر ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، فييت نام ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، الهند ، يوغوسلافيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بيلاروس ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، برونـي دار السلام ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطي ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سنغافورة ، جزر سليمان ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،

الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، تونس ، أوكرانيا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زمبابوي .

المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ، ايسلندا ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، جزر مارشال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، تركيا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : ألبانيا ، الأرجنتين ، النمسا ، بلغاريا ، تشيكوسلوفاكيا ، استونيا ، فنلندا ، ألمانيا ، اليونان ، هنغاريا ، ايرلندا ، اسرائيل ، اليابان ، لاتفيا ، لختنشتاين ، ليتوانيا ، بولندا ، جمهورية كوريا ، رومانيا ، السويد .

أُعتمد مشروع القرار A/C.1/46/L.20 بأغلبية ٩٦ صوتا مقابل ١٧ ، مع امتناع ٣٠ عضوا عن التصويت* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والآن تمضي اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.1/46/L.28 ، المعنون "تعديل معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء" .

وأعطي الكلمة لأمين اللجنة .

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار A/C.1/46/L.28 اشترك في تقديمه ١٥ عضوا ، وكان قد عرضه ممثل المكسيك في الجلسة ٣٠ التي عقدتها اللجنة الاولى في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . وقائمة

---

* بعد ذلك أبلغت وفود أوغندا وبنن ورواندا وغابون الامانة العامة أنها كانت تنوي التصويت مؤيدة .

المقدمين كما يلي : اندونيسيا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، سري لانكا ، سنغافورة ، شيلي ، الفلبين ، فنزويلا ، كوستاريكا ، المكسيك ، نيجيريا ، الهند ، يوغوسلافيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بيلاروس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، الكاميرون ، إلرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطي ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سنغافورة ، جزر سليمان ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، تونس ،

أوكرانيا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زمبابوي .

المعارضون : المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بلغاريا ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، استونيا ، فنلندا ، ألمانيا ، اليونان ، هنغاريا ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لاتفيا ، لختنشتاين ، ليتوانيا ، لكسمبرغ ، جزر مارشال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بابوا غينيا الجديدة ، بولندا ، البرتغال ، جمهورية كوريا ، رومانيا ، اسبانيا ، السويد ، تركيا .

أعتمد مشروع القرار A/C.1/46/L.28 بأغلبية ٩٦ صوتا مقابل صوتين ، مع امتناع ٣٤ عضوا عن التصويت* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والآن أعطي الكلمة للممثلين الراغبين في تعليل موقفهم أو تصويتهم .

السيد ايريرا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : الآن وقد اعتمدت اللجنة توا مشروع القرار A/C.1/46/L.28 ، أود أن يكون واضحا أن فرنسا قد تعمدت عدم الاشتراك في التصويت لكونها ليست طرفا في معاهدة موسكو لعام ١٩٦٣ .

---

* بعد ذلك أبلغت وفود أوغندا ورواندا وغابون الامانة العامة أنها كانت تنوي التصويت مؤيدة .

السيد رايدر (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلبت الكلمة لتعليل تصويت نيوزيلندا على مشروعي القرارين اللذين اعتمدتهما اللجنة منذ لحظات ، وهما مشروع القرار A/C.1/46/L.19 المعنون "تجميد التسلح النووي" ، ومشروع القرار A/C.1/46/L.28 المعنون "تعديل معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء" .

وسأبدأ بمشروع القرار A/C.1/46/L.19 . لقد كان مفهوم تجميد التسلح النووي صالحا إلى حد ما في وقت كانت فيه أعداد الاسلحة النووية تتزايد بشكل مستمر . وكان التجميد سيتيح "استراحة قصيرة" وفرصة للدول الحائزة للاسلحة النووية لتجري تقييما ولتدرك ، كما كنا جميعا نأمل ، أن الترسانات النووية قد تجاوزت إلى حد بعيد ما يتطلبه بالفعل ضمان الامن .

وتلك الفكرة أصبحت حقيقة الآن . فكما يعترف مشروع القرار A/C.1/46/L.19 نحن نشهد ما يمكن اعتباره عكسا لاتجاه سباق التسلح النووي . والنتيجة ، في رأينا ، أن تجميد التسلح النووي أصبح فكرة عفا عليها الزمن . وكثير من العناصر الرئيسية للتجميد تغطيها قرارات أخرى - كتلك المتعلقة بالتجارب النووية والمتعلقة بحظر انتاج المواد الانشطارية ، على سبيل المثال . كما أن هناك وسائل مباشرة بدرجة أكبر لمعالجة الانتشار الرأسي .

وترى نيوزيلندا أن من الافضل توجيه جهود اللجنة نحو اتخاذ تدابير عملية وواقعية لتعزيز الامن بدلا من توجيهها إلى مفاهيم تجاوزتها الاحداث مثل تجميد التسلح النووي . وبناء على ذلك ، امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/46/L.19 .

وأنتقل إلى مشروع القرار الثاني الوارد في الوثيقة A/C.1/46/L.28 والمتعلق بتعديل معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء . وكما تعلم جميع الوفود ، فإن نيوزيلندا تلتزم بشدة بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، أي المعاهدة التي تحظر اجراء التجارب النووية في جميع البيئات وجميع الاوقات . وهذا الالتزام دفعنا إلى تقديم مشروع القرار A/C.1/46/L.4 ، الخاص بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية والذي اعتمدته اللجنة منذ لحظات . وأود أن أنتهز هذه المناسبة لتوجيه الشكر إلى جميع الوفود التي ساندت مشروع القرار ذلك .

وترى نيوزيلندا أن مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الذي انعقد هذا العام قد أتاح فرصة كبيرة لمناقشة مسائل حظر التجارب على نطاق واسع ، وهي مناقشة استطاعت جميع الدول الأطراف في اتفاقية الحظر الجزئي للتجارب أن تشارك فيها على قدم المساواة . وبناء على ذلك فقد أسعدنا أن نؤيد قرار ذلك المؤتمر بأن يجري الرئيس مشاورات بغية تحقيق تقدم واستئناف أعمال المؤتمر في موعد مناسب . وقد شاركت نيوزيلندا بدور بنّاء في تلك المشاورات .

وكنا نود أن يكون في وسعنا أيضا تأييد مشروع قرار بشأن هذا الموضوع . ونرى أن اعتماد نص اجرائي صريح يشير إلى القرار الذي اتخذته الدول الأطراف أثناء المؤتمر كان سيشكل أنسب وسيلة تقدم بها الجمعية العامة دعمها للمشاورات التي يجريها وزير الخارجية السيد العطاس .

غير أن الفقرة ٣ من مشروع القرار A/C.1/46/L.28 تتجاوز ما اتفقت عليه الدول الأطراف فيما يتعلق باستئناف أعمال المؤتمر . كما أن مشروع القرار يكرر جوانب من مشاريع قرارات سابقة لم تستطع نيوزيلندا تأييدها .

ولهذه الأسباب ، لم تجد نيوزيلندا مفرا من الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/46/L.28 .

السيد ايريرا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : كما فعلت في العام الماضي ، أود أن أذكر الأسباب التي دعت فرنسا إلى التصويت ضد مشروع القرار الخاص بتجميد التسلح النووي ، وهو المشروع الوارد هذا العام في الوثيقة A/C.1/46/L.19 . واعتراضاتنا على مشروع القرار هذا - التي سبق أن عرضناها في مناسبات عديدة تتعلق بمفهوم التجميد نفسه .

فالتجميد ، أولا ، سيؤدي بحكم تعريفه إلى تثبيت الأوضاع القائمة وما قد ينتج عن ذلك من اختلالات ، فضلا عن المخاطر التي قد يتعرض لها أمن الدول المعنية .

ومن الواضح ، من ناحية أخرى ، أن أي تجميد سيعني اعطاء أي دولة قامت بزيادة ترسانتها بصورة كبيرة ميزة دائمة على حساب الدول التي حددت نطاق جهودها .

وفضلا عن ذلك ، فإن انشاء أداة فعالة للتحقق من اتفاق تجميد التسلح ـ سيتطلب اجراء مفاوضات ، ولن تقل هذه المفاوضات طولا وصعوبة عن تلك المتعلقة بالاتفاق على تخفيض الاسلحة .

وأخيرا ، إذا أفاد التجميد دولا معينة ، فإنه سيقلل إلى حد بعيد اهتمامها بالمفاوضات ، ومن ثم سيقلل رغبتها في التوصل عن طريق التفاوض الجاد إلى اتفاق لتخفيض الاسلحة .

ومن ثم فإن التقدم نحو تقليل التسلح النووي المفرط الذي هو هدفنا الحقيقي ، أمر لا يمكن بأي حال من الاحوال أن تشجعه البيانات الداعية إلى التجميد . فالطريق المؤدي إلى ذلك التجميد يتطلب أولا استمرار المفاوضات بين الدولتين العظميين . ويعرب وفد بلادي من جديد عن ارتياحه لبدء تركيزهما على حد أدنى للردع ، وهو لب نظريتنا .

وتأمل فرنسا أن يعترف مقدمو المشروع ، في ضوء تطورات الوضع الدولي ، بسلامة هذه الحجج في المستقبل .

السيد كولينز (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلبت الكلمة لتعليل تصويت ايرلندا على مشروع القرار A/C.11/46/L.19 المتعلق بتجميد التسلح النووي ، وعلى مشروع القرار A/C.1/46/L.28 المتعلق بتعديل معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء . وقد امتنعت ايرلندا عن التصويت على مشروعي القرارين .

وفيما يتعلق بمشروع القرار بشأن تجميد التسلح النـــووي (A/C.1/46/L.19) ، فإن وفدي يؤيد الهدف المحدد فيه ، وهو إنهاء تجارب الاسلحة النووية وانتاجهـــا ووزعها . وموقفنا حيال هذه النقطة واضح تمام الوضوح . بيد أننا لم نعد مقتنعيـــن بأن الوسيلة التي يقترحها مشروع القرار لتحقيق هذا الهدف هي الوسيلة التي مـــن الارجح أن تكلل بالنجاح .

لقد شهدنا تقدما كبيرا في تخفيضات السلاح الاحادية والثنائية خلال العـــام الماضي . وهناك احتمالات كبيرة لتحقيق المزيد من التخفيضات من هذا النوع . وفضلا عـن ذلك ، فإن النهج المتعدد الاطراف في مؤتمر نزع السلاح قد بدأ يؤتي ثمارا في مجـــال الاسلحة الكيميائية . ويرحب وفدي بهذه التطورات .

وفي المناخ الجديد للعلاقات الدولية الذي حل محل الحرب الباردة ، نـــرى أن الجمع بين النهج الاحادية والثنائية والمتعددة الاطراف هو الاسلوب الذي يرجح لـــه أن يحرز التقدم في مجال نزع السلاح النووي . وفي هذا السياق ، نعتقد أن من الضروري أن نعيد النظر في مفهوم التجميد ، والقرار المتعلق بهذا الموضوع . وبالتالي ، فرغـــم أن وفدي يؤيد بعض المفاهيم الكامنة في مشروع القرار A/C.1/46/L.9 ، فإنه يؤسفـــه أنه لم يتمكن من التصويت لصالحه للاسباب التي سبق ذكرها .

أما مشروع القرار A/C.1/46/L.28 بشأن مؤتمر التعديل للاطراف في معاهـــدة الحظر الجزئي للتجارب ، فإنه يؤسف وفدي أنه لم يتمكن من التصويت لصالح هذا النص . لقد أيدت ايرلندا القرار الذي صدر في ختام مؤتمر التعديل في كانون الثاني/يناير الماضي ، والمشار اليه في الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار . ولقد فعلنا ذلـــك تعبيرا عن تأييدنا السياسي لمحاولة الاستمرار في بذل الجهود للتوصل الى سبل تكفـــل عقد اتفاق لإنهاء التجارب النووية .

إن وفدي يتفهم ويؤيد المشاورات المستمرة لرئيس مؤتمر التعديل . وحيـــث أن هذه المشاورات جارية في الوقت الراهن ، فإننا نرى أنه ليست هناك ضرورة أو فائـــدة ترجى من اتخاذ أي قرار بشأن هذا الموضوع ريثما تستكمل مشاورات الرئيس اللهم إلا اذا

كان القرار قرارا إجرائيا . ومن ثم ، فقد امتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/46/28 .

السيد دونواكي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلل تصويت اليابان على مشاريع القرارات A/C.1/46/L.4 و A/C.1/46/L.28 و A/C.1/46/L.19 .

وفيما يتعلق بالقرار A/C.1/46/L.4 الذي اعتمد للتو ، تعرب اليابان عن تقديرها البالغ لمشروع قرار هذا العام ، كما تود أن تعرب عن تقديرها الكبير للجهود التي بذلتها على وجه الخصوص نيوزيلندا واستراليا والمكسيك ، والتي أدت الى دمج مشروعي القرارين اللذين كانا يقدمان منفصلين في الأعوام الماضية . ويرجى لمشروع القرار الموحد الجديد هذا أن يعد تعبيرا عن الوعي المشترك بضرورة مراعاة التقدم الهائل الذي أحرز مؤخرا في ميدان نزع السلاح النووي .

ومن جهة أخرى ، تود اليابان أن تكرر في هذه المناسبة التعبير عن اقتناعها بأن التقدم صوب حظر التجارب النووية ينبغي أن يكون على نحو لا يعرض للخطر أمن الدول الأعضاء المنفردة أو السلم والأمن الدوليين ، حيث يواصل الرادع النووي أداء دور هام . وتؤمن اليابان بأن النهج التدرجي يمثل أفضل السبل وأنجعها للتوصل الى حظر شامل للتجارب ، كما أنها مقتنعة بأن مؤتمر نزع السلاح يوفر أفضل السبل لتحقيق هدفنا المشترك . ومن ثم ، فإن اليابان ترحب بإعادة تشكيل اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية هذا العام في مؤتمر نزع السلاح . ويحدونا أمل وطيد بأن يعاد تشكيلها في بداية دورة ١٩٩٢ لمؤتمر نزع السلاح ، وأن تمنح نفس ولاية هذا العام ، كيما تواصل عملها الموضوعي في قضايا محددة من القضايا المترابطة التي ينطوي عليها حظر التجارب ، بما في ذلك قضيتا الكيان والنطاق ، وكذلك التحقق والامتثال .

وفيما يتعلق بالقرار A/C.1/46/L.28 ترى اليابان أن مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية أتاح فرصة أخرى لمناقشة الوسائل المختلفة لتحقيق الحظر الشامل للتجارب كما أسعدها أن الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير

الحائزة لها قد استطاعت أن تتبادل الآراء في هذا المؤتمر . بيد أن اليابان تعتقد أن مؤتمر نزع السلاح الذي يضم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، يمثل أفضل السبل لإجراء مناقشة بشأن الحظر الشامل للتجارب . وترى اليابان أن بعض فقرات منطوق مشروع القرار لا تعبر عن الوضع الحقيقي بعد انعقاد مؤتمر التعديل في كانون الثاني/ يناير ، وأن القرار لا يبدو بالتالي متسما بالواقعية .

أما فيما يتعلق بمشروع القرار A/AC.1/46/L.19 بشأن التجميد النووي فإن اليابان قد بذلت على مدى السنين جهودا دؤوبة في الامم المتحدة وفي المحافل المختلفة الدولية الاخرى لتحقيق نزع السلاح بهدف القضاء في نهاية الامر على الاسلحة النووية . وترحب اليابان أيضا من أعماق قلبها بالتقدم الاخير الكبير الذي أحرز في مجال نزع السلاح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

ومن جهة أخرى ، فبينما نواصل جهودنا لتحقيق نزع السلاح ، ترى اليابان أنه ينبغي ألا تغيب عن بالنا الحالة السائدة في العالم التي يواصل الرادع النووي القيام فيها بدور هام في صون الامن العالمي .

ولهذا السبب ، يساور اليابان الشك فيما اذا كان الاقتراح الخاص بتجميد التسلح النووي الذي أجري الاقتراع عليه اقتراحا عمليا أو مجديا . وان تجميد التسلح النووي سيعني الحفاظ على تفوق نووي ، حقيقي أو متصور ، لطرف على الآخر ، وذلك إن لم يدعمه ترتيب موثوق به ومعد إعدادا حسنا لكفالة حدوث تخفيض متوازن للاسلحة النووية . وهكذا فلن يمكن لتجميد التسلح النووي أن يمثل وحده عنصرا يسهم في السلم والاستقرار الدوليين . وفضلا عن ذلك ، ففيما يتعلق بالتحقق المشار اليه في مشروع القرار ، فوفقا لفهم وفدي فإن التحقق في حالة تجميد التسلح النووي سوف يكون بالغ الصعوبة . وبالطبع فإن مجرد إعلان تجميد نووي دون وسائل تحقق فعالة لن يساهم في إحلال السلم والامن الدوليين .

السيد ستيلزر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تود النمسا أن تعلل تصويتها على مشروع القرار A/C.1/46/L.28 وسوف أشير بإيجاز أيضا الى مشروع القرار A/C.1/46/L.4 .

وفي مواجهة هذه الفرصة التاريخية لوقف تراكم الاسلحة النووية ولعكس الاتجاه صوب تحقيق تخفيضات حقيقية للترسانات النووية ، ينبغي ألا نهمل الجوانب الهامة الاخرى لمناقشة مسألة الاسلحة النووية . فأولا وقبل كل شيء ، علينا أن نستكمل التخفيضات النووية الكمية بوقف لسباق التسلح النووي النوعي ، أي استحداث منظومات جديدة من الاسلحة النووية أكثر تطورا وأكثر قدرة على التدمير . ولئن كانت حكومتي ترحب باعلانات الوقف الاحادي الموقوت ، فإن النمسا تؤمن بأن الامر يقتضي عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية حتى يتسنى وقف جميع التجارب النووية وقفا فعالا .

وترحب النمسا بدمج القرارين التقليديين بشأن التجارب النووية في مشروع القرار هذا العام A/C.1/46/L.4 ونحن نشارك في تقديم هذا النص الذي ترى أنه يعبر عن توافق متزايد في الآراء باللجنة الاولى بشأن مسألة معاهدة الحظر الشامل للتجارب . وحيث أن القضية النووية موضع اهتمام مباشر لجميع الدول ، "لمن عندهم" وكذلك "لمن ليس عندهم" فإننا نأمل أن يكون لما تم التشديد عليه من القلق في هذا النص الوحيد ، أثر ايجابي على البلدان التي لا تزال تعارض معاهدة الحظر الشامل للتجارب استنادا الى دواعي الامن الوطني . إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب ، باعتبارها خطوة هامة أخرى صوب القضاء الكامل على جميع الاسلحة النووية سوف تسهم في إضعاف المخاوف والشكوك ، ومن ثم في تعزيز الاستقرار وبالتالي الامن لجميع الدول .

ورغم اقتناعنا المشترك بالحاجة الى التوصل الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب في وقت قريب ، هناك اختلاف بين الوفود بشأن طرق التوصل الى هذه المعاهدة . وتؤيد النمسا الاقتراح الوارد في مشروع القرار A/C.1/46/L.4 بأن تحال المفاوضات حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب الى مؤتمر نزع السلاح . وإننا نسلم رغم ذلك بأن من الجائز أن تكون هناك نهج أخرى يمكنها أن تحقق التوصل الى إتفاق بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب .

وللأسف ، لم نستطع التوصل الى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر تعديل اتفاقية الحظر الجزئي للتجارب الذي عقد في كانون الثاني/يناير الماضي . إذ لم يلق النص الختامي الذي طرحه رئيس المؤتمر قبول جميع الوفود . إن ذلك النص كان سيحدد العناصر الرئيسية للاستمرار غير الرسمي للمؤتمر استنادا الى مشاورات غير رسمية . وكان هذا النص سيحيل أيضا بعض المسائل المعلقة الى مؤتمر نزع السلاح . وفي النهاية ، أجري تصويت على نص لم يقتصر على اقتراح إجراء مزيد من المشاورات غير الرسمية ، بل توخى أيضا استمرار العملية بصورة رسمية . ولكن ذلك يبدو متعذرا للأسف نظرا للمأزق السياسي الحالي حول هذا الموضوع .

وفضلا عن تكرار نقاط لم يكن بوسع النمسا تأييدها في الأعوام السابقة ، فإن مشروع القرار A/C.1/46/L.28 يعيد في الفقرة ٢ نفس هذا النص المشار اليه أعلاه . ومن ثم اضطرت النمسا آسفة أن تمتنع عن التصويت .

السيد كراسولين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : يود الوفد السوفياتي أن يعلل تصويته بشأن مشروعي القرارين A/C.1/46/L.19 و A/C.1/46/L.28 .

فيما يتعلق بمشروع القرار L.19 ، أود أن أذكر بأن الوفد السوفياتي قد أيد باستمرار ولسنوات طويلة ، مشاريع القرارات المتعلقة بتجميد التسلح النووي . ونحن مقتنعون بأن ذلك المنهج قد أثبت جدارته . وفي ظل ظروف المجابهة النووية العالمية سابقا ، وفي غياب التدابير واسعة النطاق لتخفيض وإزالة الاسلحة النووية ، ننظر الى تجميد التسلح النووي باعتباره أول خطوة فعالة للحد من التعزيز النوعي والكمي للأسلحة النووية . ولكن الحالة تغيرت في السنوات الاخيرة . فقد شهدنا تحسينات جوهرية في الطابع العام للعلاقات الدولية كان لها أكبر الاثر المباشر على مجال نزع السلاح النووي .

وقد أشير مرارا وتكرارا في الدورة الحالية الى أنه قد أصبح هناك متسع الآن لإجراء خفض جذري في سباق التسلح النووي . وبعبارة أخرى ، حدث تحول صوب سباق نزع السلاح النووي . ولا يرجع الفضل في ذلك الى أكبر دولتين نوويتين فحسب ، وإنما يرجع

أيضا الى المجتمع العالمي بأسره الذي نجحت جهوده في تهيئة مناخ ملائم لتطوير الاتجاهات الإيجابية الحالية . ونحن نعتقد أن القرارات التي اعتمدت في الامم المتحدة بشأن تجميد التسلح النووي قد لعبت دورا هاما في هذا الصدد . ومع ذلك ، يبدو لنا أنه في ظل الظروف التي تتطور فيها عملية التخفيض الجذري في الاسلحة النووية وإزالتها ، فقدت مسألة تجميد هذه الاسلحة طابعها الملح ، وأصبحت لا تمت الى وقائع وقتنا الحاضر بصلة . ولهذا السبب ، امتنع الوفد السوفياتي عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/46/L.19 .

وتعليلا لتصويتنا على مشروع القرار A/C.1/46/L.28 بشأن "تعديل معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء" نود أن نشير الى أن الاتحاد السوفياتي قد أعلن في مناسبات عديدة عن استعداده لاغتنام كل الفرص لتحقيق الحظر الكلي لتجارب الاسلحة النووية . وفي المرحلة الراهنة ، التي نتحرك فيها صوب مرحلة جديدة لنزع السلاح ، تتوافر ظروف مؤاتية بصورة فائقة لتحقيق إنجاز رئيسي في هذا المجال .

إن الوقف الاختياري والانفرادي الذي أعلنه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والمبادرات التي قدمها عدد من الدول الاخرى من بينها السويد ، ساعدتنا على إحراز تقدم نحو تحقيق هدفنا المعلن . إن عقد مؤتمر التعديل للدول الاطراف في معاهدة ١٩٦٣ ، قد جعل بالإمكان إثارة مسألة الحظر الشامل على التجارب النووية ، وتركيز اهتمام المجتمع العالمي على هذه المساعي . ومن الاهمية بمكان أن هذه العملية قد شجعت بعض الافكار والمقترحات في مجال التحقق من حظر التجارب النووية . إننا نحبذ استمرار مشاورات الرئيس في إطار الولاية التي أوكلها اليه المؤتمر ، ونؤيد استئناف المؤتمر في الوقت المناسب ، كما نص على ذلك القرار الذي أصدره هذا المؤتمر نفسه . ونحن نرى أن من الضروري أن نسعى لإيجاد حلول مقبولة لكل الدول الاطراف في معاهدة عام ١٩٦٣ .

واهتداء بهذه الاعتبارات ، أيد الوفد السوفياتي مشروع القرار A/C.1/46/L.28 .

السيد شاه (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلل تصويت وفدي على مشروع القرار A/C.1/46/L.4 .

لقد أسعد وفدي أن يطرح علينا هذا العام مشروع قرار واحد بشأن مسألة عقد معاهدة حظر شامل للتجارب النووية ، ونثني على مقدمي هذا المشروع لتوصلهم الى ذلك .

ولقد كان الهدف المتمثل في تحقيق الحظر على جميع تجارب الأسلحة النووية من المسائل ذات الأولوية بالنسبة لنا منذ أمد بعيد . وقد تكرر الإعراب عن هذا الهدف بوضوح في ديباجة معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٣ . إن تصويتنا لصالح مشروع القرار A/C.1/46/L.4 لا يمس موقفنا المعروف تماما فيما يتعلق بنطاق معاهدة الحظر الشامل للتجارب التي سيجري التفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح ، كما جاء في ديباجة معاهدة الحظر الجزئي للتجارب .

وتتشرف الهند بأن ترأس لعام ١٩٩١ اجتماع اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية . ورغم كل الجهود التي بذلناها ، وتعاون العديد من الوفود معنا ، أدى الافتقار الى ولاية تفاوضية كافية الى الحيلولة دون إحراز أي تقدم ملحوظ صوب بلوغ هدفنا . ومن ثم ، نزكي النداء الوارد في مشروع القرار من أجل القيام في عام ١٩٩٢ بإعادة إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية ، وتزويدها بولاية تفاوضية كافية . وفي نفس الوقت ، يدعو وفدي جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحاكي ، بلا تحفظ ، الإعلان عن الوقف الاختياري من جانب واحد لتجارب الأسلحة النووية ، الذي أصدره اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تود الولايات المتحدة أن تعلل تصويتيها السلبيين على مشروع القرار A/C.1/46/L.4 ، المعنون "عقد معاهدة حظر شامل للتجارب النووية" ، ومشروع القرار A/C.1/46/L.28 ، المعنون "تعديل معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء" .

إن سياسة الولايات المتحدة بشأن التجارب النووية أصبحت الآن ، فيما نحسب ، سياسة معروفة تماما لاعضاء هذه اللجنة . وقد شُرحت هذه السياسة بالتفصيل في عدة مناسبات كان آخرها في هذه اللجنة يوم الثلاثاء الموافق ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، عندما تناولنا أيضا بعض جوانب سوء الفهم التي استمرت حول هذه المسألة .

وتعترف الولايات المتحدة بأن مشروع القرار A/C.1/46/L.4 يتضمن بعض التحسينات بالقياس الى المشاريع السابقة بشأن هذه المسألة . ولكن للأسف ، فإن أيا من هذه التحسينات لم يمس الفحوى الاساسية لمشروع القرار ، وهي فحوى ما زالت تتناقض مع سياسة الولايات المتحدة . وأستشهد هنا بمثال واحد ، هو أن مشروع القرار يحث على وقف مبكر غير مشروط لجميع التجارب النووية ، وهذه خطوة تراها الولايات المتحدة هدفا طويل الأجل ينبغي أن ينظر اليه في سياق توفر شروط أساسية معينة .

وفي ظل هذه الظروف ، لم يكن بوسع الولايات المتحدة إلا أن تصوت ضد مشروع القرار هذا .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/46/L.28 ، تجد الولايات المتحدة أنه لا يتناقض فحسب مع سياستها الخاصة بإجراء التجارب النووية ، لكن أيضا مع موقفها بشأن مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية . وقد وجهت الدول الوديعة الدعوة لعقد هذا المؤتمر وفقا للمادة الثانية من معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية وذلك في الفترة من ٧ الى ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . وبهذا تكون الولايات المتحدة والدولتان الوديعتان الاخريان قد أوفت بالتزامها بموجب تلك المادة .

تعتبر الولايات المتحدة أن مؤتمر التعديل قد انتهى وقد أعلنت ذلك في نهاية المؤتمر . وهي لن تشارك أو تقوم بتنظيم أي إجراء آخر يتصل بالمؤتمر ، قد ترى الاطراف الاخرى في المعاهدة متابعته من جانبها .

إن الولايات المتحدة تعتبر معاهدة الحظر الجزئي للتجارب مكا بالغ الاهمية من مكوك تحديد الاسلحة ولا ينبغي تعريض تكامله للخطر . وتؤسفنا بالغ الاسف المحاولات المستمرة الرامية الى استخدام المعاهدة كألعوبة سياسية .

تلك هي الاسباب الاساسية لتصويت الولايات المتحدة ضد مشروع القرار A/C.1/46/L.28 .

السيد ديانوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلل تصويت وفد بلادي على مشروع القرار A/C.1/46/L.20 بشأن "تجميد التسلح النووي" ومشروع القرار A/C.1/46/L.20 بشأن "اتفاقية حظر استعمال الاسلحة النووية" وهما المشروعان اللذان اعتمدتهما اللجنة الاولى توا .

فمن حيث المبدأ تنظر بلغاريا نظرة إيجابية الى الهدف الاساسي الكامن وراء مفهوم تجميد التسلح النووي الرامي الى تثبيت الوضع على ما هو عليه بغية توفير الوقت للتفاوض على تخفيضات مناسبة للترسانات النووية بحيث لا تتعرض الاتفاقات التي يتم التفاوض عليها لخطر عدم اللحاق بسرعة سباق التسلح . ونحن نعتقد أن هذا التجميد كان يمكن أن يكون خيارا مفيدا وصالحا في الماضي عندما كان سباق التسلح جامحا .

إلا أن الموقف قد تغير ، في الوقت الراهن تغييرا كاملا . فنزع السلاح النووي أصبح جزءا من حياتنا . وقد أحرز تقدم كبير في تخفيض الترسانات النووية للدولتين النوويتين العظميين على مر السنوات القليلة الماضية . ويكفي الاشارة فقط الى معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى ومعاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية ، والخطوات التي اتخذتها مؤخرا من جانب واحد كل من الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لسحب الاسلحة النووية غير الاستراتيجية على نطاق عالمي شامل . وهي كلها مكونات وضع جديد تماما في الميدان النووي حيث بدأ الجنس البشري عملية طويلة ترمي الى إزالة جميع الاسلحة النووية من كل مكان .

وفي ظل هذه الظروف ، قد تكون الدعوة الى تجميد التسلح النووي - من الناحية العملية - مضللة الى حد ما بل انها قد تنطوي على عكس اتجاه الزخم الحالي لنزع السلاح النووي . وهو أمر غير مستصوب إطلاقا . ومن العسير بالنسبة لنا أن نوفق بين الاقتناع المعرب عنه في مشروع القرار الخاص بتجميد التسلح النووي والقائل إن الحالة الدولية الراهنة مواتية للغاية لنزع السلاح النووي ، والمطالبة بتجميد التسلح النووي على ما هو عليه .

لتلك الاسباب قرر وفد بلادي أن يصوت على نحو مغاير لتصويته في العام الماضي على مشروع القرار المماثل . ويسعدنا أن نلاحظ أن عددا من الوفود الاخرى تصرف على نفس المنوال في ظل الوضع الجديد .

أما بالنسبة لمشروع القرار الذي يتناول اتفاقية حظر استعمال الاسلحة النووية ، فقد امتنع وفد بلغاريا مرة أخرى عن التصويت ، كما فعل بالنسبة لمشروع قرار مماثل في دورة العام الماضي . فنحن نعتقد أن الوضع الجديد يتيح فرصا جديدة لتغيير المفاهيم القديمة الخاصة باستعمال الاسلحة النووية ، لكننا لسنا واثقين تماما من أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/46/L.20 يبين على نحو كاف أجدى الطرق لإحراز تقدم في هذا المجال . لهذا امتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار هذا .

السيد هيلتنيوس (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بلادي أن يعلل تصويته على مشروع القرار A/C.1/46/L.19 "تجميد التسلح النووي" ومشروع القرار A/C.1/46/L.28 "تعديل معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء" .

لقد امتنعت السويد عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/46/L.19 ، حيث أنها تعتبر أن مفهوم التجميد قد أصبح مفهوما عتيقا نظرا للتطورات الهامة في ميدان نزع السلاح الثنائي المصحوبة بتخفيضات كبيرة في الترسانات النووية .

كذلك امتنعت السويد عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/46/L.28 لانها ترى أن الدول الاطراف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب هي وحدها التي يمكنها أن تتفق على التدابير اللازمة لإدخال أي تعديل ممكن على المعاهدة . لذلك ، كنا نفضل أن نرى مشروع قرار يقتصر على تناول المشاورات الجارية التي بدأها السيد العطاس وزير خارجية اندونيسيا ورئيس مؤتمر التعديل في كانون الثاني/يناير من هذا العام . وقد رحبت السويد بهذه المشاورات بل وشاركت فيها مشاركة نشطة . ويحدونا الامل في أن تكلل بالنجاح .

إن وفد السويد ينظر بعين التفهم الى الهدف من مشروع القرار A/C.1/46/L.28 ، الرامي الى الإسراع بإحداث تطور إيجابي في قضية حظر التجارب . إن موقف السويد بشأن حظر التجارب النووية معروف تماما . إذ دأبت السويد دوما على المطالبة بإجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة للحظر الكامل للتجارب . وقد شاركت السويد في تقديم مشاريع قرارات من هذا القبيل في اللجنة الاولى وفي الجمعية العامة كما تقدمت بمشاريع لنصوص محددة للمعاهدة الى مؤتمر نزع السلاح كان آخرها في تموز/يوليه من هذا العام .

السيد ليو جيوي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : يود وفد الصين أن يتقدم ببضع ملاحظات متعلقة بموقفه المبدئي حيال قضية حظر التجارب النووية .

إن الصين تتفهم الرغبة العارمة لدى عدد كبير من الدول غير الحائزة للاسلحة النووية في التوصل العاجل الى الحظر الشامل للتجارب النووية . والصين ، إذ تتبنى

موقفا منضبطا متعقلا صوب إجراء التجارب النووية ، لم تجر سوى عدد محدود للغاية من التجارب النووية وأوقفت التجارب النووية في الجو في عام ١٩٨١ . وقد شاركت الصين على نحو بناء في عمل اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية التابعة لمؤتمر نزع السلاح في جنيف . كما شاركت في الفترة من أيار/مايو الى حزيران/يونيه من هذا العام في جزء من التجربة التقنية الثانية المتعلقة بالتبادل والتحليل العالميين لبيانات الاهتزازات الارضية ، التي نظمها فريق الخبراء العلميين المخصص التابع لمؤتمر نزع السلاح .

إننا نعتقد أن وقف إجراء التجارب النووية من جانب كل الدول يجب أن يجري في إطار عملية نزع سلاح نووي وفعال . إذ تقع على عاتق البلدان التي تمتلك أكبر الترسانات النووية مسؤوليات خاصة بالنسبة لمسائل مثل وقف إجراء التجارب النووية ونزع السلاح النووي . وعلى تلك البلدان أن تتخذ زمام المبادرة في وقف تجريب وانتاج ووزع الاسلحة النووية ، وفي تخفيض ترساناتها النووية تخفيضا جذريا بغية تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق حظر شامل للتجارب . وقد أحطنا علما بالتدابير التي اتخذت من قبلها في ميدان نزع السلاح النووي . ومع ذلك ، لا يزال أمامها شوط طويل يتعين عليها أن تقطعه في سبيل الاضطلاع بمسؤولياتها والتزاماتها الخاصة . والصين مستعدة للتعاون مع غيرها من البلدان في استكشاف الطرق الكفيلة بالاسراع بتحقيق نزع سلاح نووي كامل يتضمن حظرا شاملا للتجارب النووية .

والآن سأدلي ببعض ملاحظات حول مشروع القرار A/C.1/46/L.20 .

لقد صوت وفد الصين لصالح مشروع القرار A/C.1/46/L.20 المعنون "اتفاقية حظر استعمال الاسلحة النووية" . وقد طلبت الكلمة الآن كيما أكرر موقف حكومة الصين المبدئي حول حظر استخدام الاسلحة النووية . فحكومة الصين قد وقفت دوما الى جانب الحظر الكامل والتدمير الشامل للاسلحة النووية ، وقد تعهدت منذ اليوم الاول لحيازتها للاسلحة النووية بألا تكون البادئة باستخدام الاسلحة النووية في أي وقت من الاوقات وفي ظل أي ظرف من الظروف .

كما تعهدت الصين بألا تستعمل الاسلحة النووية أو تهدد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للاسلحة النووية أو في المناطق الخالية من الاسلحة النووية في أي وقت من الاوقات وتحت أي ظرف من الظروف . ونأمل أن تلتزم سائر الدول الحائزة للاسلحة النووية بالالتزام نفسه دون قيد أو شرط .

وعلى هذا الاساس دعت الصين أيضا الى التوقيع على اتفاق دولي مناظر كفيل بأن يعطي زخما قويا لعملية نزع السلاح النووي . ونأمل أن تحظى مبادرة الصين البناءة باستجابة مواتية .

واستنادا الى الموقف المبدئي الآنف الذكر ، يؤيد الوفد الصيني الفحوى الرئيسية لمشروع القرار A/C.1/46/L.20 المتعلق بحظر استعمال الاسلحة النووية ، ويود في الوقت ذاته أن يشير الى ضرورة ادخال تحسينات على بعض عناصر مشروع القرار ونص مشروع الاتفاقية المرفق به .

السيد فولي (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي ، أن أعلل بالنيابة عن وفود بولندا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا ، تصويتنا على مشروعي القرارين اللذين اعتمدا توا وهما : A/C.1/46/L.19 ، "تجميد التسلح النووي" ، و A/C.1/46/L.20 ، "اتفاقية حظر استعمال الاسلحة النووية" .

إن البلدان الثلاثة الآنفة الذكر - بولندا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا - تؤيد بقوة اتباع نهج واقعي وفعال في شتى ميادين نزع السلاح . وقد شهدت هذه البلدان خلال الاشهر الاخيرة تقدما لافتا للنظر في مجال نزع السلاح النووي بفضل المبادرات البارزة التي قام بها الرئيس بوش والرئيس غورباتشوف . وقد أصبح الوقت مواتيا الآن للقيام بنزع حقيقي للسلاح يمكن اخضاعه للتحقق . غير أن فكرة تجميد التسلح النووي أصبحت ببساطة فكرة عفا عليها الزمن بعد أن شرعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في إجراء تخفيضات ضخمة في ترسانتيهما النوويتين . ولذا قررت بولندا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا أن تصوت معارضة مشروع القرار A/C.1/46/L.19 المعنون "تجميد التسلح النووي" .

أما فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/46/L.20 ، "اتفاقية حظر استعمال الاسلحة النووية" ، فإن الدول الثلاث تود أن تكرر التأكيد على تاييدها الثابت لمبدأ عدم استعمال الاسلحة النووية وعلى التزامها المستمر به . فهي تعتبر ذلك المبدأ عنصرا جوهريا هاما يسهم ، الى جانب وجود نظام قوي لعدم الانتشار ، في كفالة الامن العالمي والاقليمي . وهي تدعو في الوقت ذاته الى اتباع نهج وتدابير عملية وواقعية في هذا الميدان .

غير أن الشروط السياسية والقانونية اللازمة لتدوين مبدأ عدم استعمال الاسلحة النووية لا تتوافر في هذا المنعطف . ولهذا السبب امتنعت وفود بولندا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/46/L.20 .

السيد فانمبيكرز (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلل تصويت وفدي على مشروعي القرارين A/C.1/46/L.4 و A/C.1/46/L.28 .

خلال دورة العام الماضي للجمعية العامة ، قدم وفدي تعليلا مفصلا لتصويته على مسالة التجارب النووية ، وعلى موضوع عقد مؤتمر خاص بهدف تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب . وموقف هولندا ثابت لم يتغير منذ ذلك الحين . وبمقدورنا أن نؤكد مرة أخرى التزامنا بالحظر الشامل للتجارب بوصفه هدفا طويل الاجل ، ننظر اليه في السياق الاوسع نطاقا لعملية نزع السلاح بوجه عام ، ولعملية نزع السلاح النووي بوجه خاص .

إن مسالة الحظر الشامل للتجارب لا يمكن أن ينظر اليها بمعزل عن غيرها من المسائل ذات الصلة . فالتجارب النووية مكون اساسي في سياسة تعتمد على الاسلحة النووية في منع جميع الحروب وليس الحرب النووية وحدها . ولذا فإن المنطق الذي تقوم عليه هذه السياسة يفترض ضرورة نشوء وضع سياسي يكون خطر الحرب قد انخفض فيه انخفاضا هائلا قبل أن يتسنى تخفيض التجارب النووية وحظرها في نهاية المطاف .

إن الحلف الذي تنتمي اليه هولندا حلف دفاعي . وهذا الحلف لن يكون البادي تحت أي ظرف من الظروف باستعمال القوة . وهدف ذلك الحلف يظل إحلال سلم دائم في

أوروبا . وأود في هذا السياق أن أنوه بالمفهوم الاستراتيجي الجديد الذي اعتمده الحلف ، وهو مفهوم اتفق عليه رؤساء الدول أو الحكومات التي اشتركت في الاجتماع المعقود في روما في ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . وذلك المفهوم الجديد يأخذ في اعتباره التغيرات الهائلة التي طرأت على الساحة السياسية في أوروبا .

وفي سياق العلاقات بين الشرق والغرب بوجه عام ، تتلاحق التطورات الكبرى ذات الابعاد التاريخية حقا . وأحد عواقب هذه التطورات يتمثل الآن ، وسيتمثل بصورة متزايدة ، في انخفاض الاعتماد على الاسلحة النووية .

إنني لست بحاجة الى الإسهاب والإفاضة . وساكتفي بذكر المعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة المدى والاقصر مدى ، ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، ومعاهدة ستارت بشأن خفض الاسلحة الاستراتيجية ، وتدابير بناء الثقة والامن ، والتخفيضات الاضافية في الاسلحة التقليدية .

إن القوات التقليدية لم يجر تخفيضها فحسب ، وإنما زادت أيضا بدرجة كبيرة شفافية الانشطة العسكرية في أوروبا . وبعد أن بدأ نفاذ معاهدة عتبة حظر التجارب ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية وبروتوكولات التحقق المتصلة بهما ، ينبغي الآن التطلع الى قيام الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بتنفيذ خطوات إضافية في عمليتهما الثنائية الرامية الى الحد من التجارب النووية .

والتخفيضات الجذرية في الاسلحة النووية التي اتفق عليها بالفعل ، أو التي بات الاتفاق عليها وشيكا ، ينبغي أن تُدمج في نهجنا الرامي الى عقد مفاوضات بشأن الحد من التجارب النووية . ويحدونا أمل صادق في أن تُستأنف في أقرب وقت ممكن المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن فرض مزيد من القيود التدريجية على التجارب النووية . فإن فرض قيود إضافية تستهدف تخفيض مستوى وعدد التجارب الى أدنى حد ، الى جانب المضي في تخفيض الاسلحة النووية وفي تقليل الاعتماد عليها في إطار استراتيجية الردع ، أمران كفيلان بتحقيق تقدم هادف على الطريق المفضي الى وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب في الوقت المناسب .

والسعي الى تحقيق هذه الاهداف بنهج تدريجي يظل هو السبيل العملي الوحيد . ومشروع القرار A/C.1/46/L.4 لا يعبر عن هذه الحقيقة تعبيرا سليما .

ولما كانت هولندا تؤمن بسلامة النهج التدريجي ، فإنها تعتبر أن من الضروري والجوهري القيام بعمل إضافي في مؤتمر نزع السلاح بشأن القضايا المتداخلة التي يشملها مجال حظر التجارب . فما زال هناك قدر كبير من العمل المضموني الذي يتعين الاضطلاع به في إطار مؤتمر نزع السلاح . وفيما يتعلق مثلا بمسالة التحقق والعناصر الاخرى المتصلة بحظر التجارب النووية ، نرحب بالعمل المنجز بالفعل في إطار اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية التابعة لمؤتمر نزع السلاح . ونأمل أن يتواصل ذلك العمل قريبا عندما يباشر مؤتمر نزع السلاح أعماله مجددا في مطلع ١٩٩٣ . وفي هذا الصدد لا تؤيد هولندا الفكرة الواردة في الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار A/C.1/46/L.4 ، التي تربط العمل في مؤتمر نزع السلاح بالتفاوض ، بموجب ولاية مناسبة ، على معاهدة للحظر الشامل للتجارب .

وبينما نسلم بأن الحظر الشامل للتجارب يظل صالحا تماما كهدف جوهري ، فمازال وفدي مقتنعا بضرورة تناوله كجزء من عملية نزع السلاح . ولا يمكن تناول الحظر الشامل للتجارب بمعزل عن بقية المسائل . وهذا هو جوهر مشكلتنا مع مشروع القرار A/C.1/46/L.28 الخاص بمؤتمر التعديل سواء من ناحية المفهوم أو من الناحية التنظيمية . وكما بينت من قبل ، فإن هذا الحظر قد يقتضي أن يسبقه القيام بجهد مضموني كبير ، ولقد قامت الحكومات الوديعة فعلا بتوجيه الدعوة لعقد مؤتمر التعديل بموجب المادة الثانية من معاهدة الحظر الجزئي للتجارب في الفترة من ٧ الى ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . وبذلك تكون الحكومات الوديعة الثلاث قد وفت بالتزاماتها بموجب تلك المادة .

وتنظر هولندا الى معاهدة الحظر الجزئي للتجارب بوصفها مكا بارز الاهمية لتحديد الاسلحة ولا يجوز المساس بأي جزء منه . ولذا ، فإننا لا نستطيع أن نؤيد المفهوم الذي اتبع في مشروع القرار A/C.1/46/L.28 والذي يتوخى إضفاء صفة الدوام على عملية التعديل المحدد هذه . وفي رأينا أن هذه العملية الدائمة التي تستند الى حصر الاهتمام في حظر التجارب لن تجدي نفعا ومن ثم لن تفضي الى تحقيق الهدف الذي نسعى إليه جميعا .

السيد باتوكاليو (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلل امتناع فنلندا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/46/L.20 المعنون "اتفاقية حظر استعمال الاسلحة النووية" . إن فنلندا ما برحت تعتقد أن استعمال الاسلحة النووية يشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين ، ومن ثم أنه يجب ألاّ تستعمل هذه الاسلحة إلاّ أننا نسلم في نفس الوقت بأن التغيرات الجذرية التي حدثت في العلاقات الدولية على مدى السنوات القليلة الماضية قد هيأت فرصا جديدة لضمان عدم استعمال تلك الاسلحة فعلا .

فاختفاء المجابهة بين الشرق والغرب قد أزال عمليا التصور الوحيد لإمكان استخدام الاسلحة النووية على نطاق العالم أجمع في أزمة من الازمات .

والجهود المكثفة التي تبذل لتعزيز التدابير الدولية لعدم الانتشار ستساعد بدورها على تهيئة الظروف التي يستبعد فيها ظهور الاسلحة النووية ، وبالتالي احتمال استخدامها . كما نسلم أيضا بأن النداءات المتكررة الواردة في مشروع القرار A/C.1/46/L.20 ومشاريع القرارات السابقة عليه من أجل البدء في مفاوضات حول صك لحظر استخدام الاسلحة النووية ملزم قانونا لم تلق الاستجابة ، وتبدو احتمالات الاستجابة لها ضئيلة في المستقبل .

ولكل هذه الاسباب قررت فنلندا أنه لم يعد بوسعها الاستمرار في تأييد مشروع القرار هذا .

السيد دوبويسون (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد صوت وفدي لتوه مؤيدا لمشروع القرار A/C.1/46/L.4 المعنون "عقد معاهدة حظر شامل للتجارب النووية" الذي قدمته نيوزيلندا . ونود أن نعرب عن تأييدنا للمشاورات المكثفة التي جعلت في الإمكان تقديم مشروع قرار واحد هذا العام بشأن هذا الموضوع .

ولكن ربما جاء الترشيد على حساب الوضوح ، ويود وفدي أن يكرر من جديد الإعراب عن الموقف البلجيكي حول هذا الموضوع . إننا نعلق أهمية حيوية على إنهاء التجارب النووية ، فهو أمر يتعلق بصميم الاستقرار والأمن الدوليين . إن ما نهدف إليه هو إنهاء التجارب النووية إنهاء كاملا وقابلا للتحقق ، ولكن في إطار أشمل هو إطار نزع السلاح وكعملية تدريجية . وتكشف التطورات والمبادرات الاخيرة عن التزام لا رجعة فيه بهذه العملية .

وبالمثل ، كان قيام مؤتمر نزع السلاح بإعادة إنشاء لجنته المخصصة في إطار البند المعنون "حظر التجارب النووية" خطوة في الاتجاه الصحيح . وقد أتاحت لها ولايتها الحالية تناول بعض النقاط الاساسية بالفعل ، بما في ذلك نطاق الحظر والتحقق منه ، وتوضيح مواقف مختلف الاطراف . ولا بد من استمرار الحوار على نفس الاسس ، لان هناك الكثير مما لا يزال من المتعين إنجازه من أجل إرساء أساس صلب

للمفاوضات في المستقبل . ومن السابق لأوانه في هذه المرحلة التفكير في البدء في هذه المفاوضات . وهناك اختلافات في النهج وأوجه غموض لا تزال تمثل حجر عثرة على طريق التقدم نحو التفاوض الجاد .

ولهذا يفضل وفدي إعادة تشكيل اللجنة المخصصة في دورة عام ١٩٩٣ لمؤتمر نزع السلاح في إطار البند "حظر التجارب النووية" على أساس نفس الولاية التي نظمت عملها في دورة عام ١٩٩١ . وهذه هي الطريقة التي ننظر بها الى الفقرة ٣ من مشروع القرار A/C.1/46/L.4 .

السيد أوسوليفان (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تأسف استراليا لامتناعها عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/46/L.28 الخاص بمؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية . وتعلق استراليا ، كما تعرف الوفود أهمية كبرى على إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب . وقد صوتت اللجنة صباح اليوم على مشروع قرار خاص بهذا الموضوع ، وكانت استراليا من بين مقدميه . وقد أسعدنا كثيرا حصول هذا المشروع على تأييد واسع النطاق .

وقد اضطررنا مع ذلك للامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/46/L.28 لأسباب ليس أقلها أن استراليا مازالت تعتقد أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل المناسب للتفاوض حول معاهدة للحظر الشامل للتجارب .

ومع ذلك ، تقدر استراليا عظيم التقدير الجهود التي بذلها وزير خارجية اندونيسيا السيد العطاس ، فيما أجراه من مشاورات نتعشم أن تسهم في التوصل قريبا الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن تشرع اللجنة في البت في مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ٤ ، أعطي الكلمة لممثل باكستان ليعرض مشروع القرار A/C.1/46/L.30 .

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/C.1/46/L.30 المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا والذي تشترك في تقديمه بنغلاديش وباكستان .

يشهد العالم حاليا تطورات تاريخية في ميدان نزع السلاح . فالصورة السياسية الدولية الجديدة ، ومن أبرز معالمها انتهاء المواجهة الايديولوجية ، بعثت في النفوس آمالا مفعمة بالتفاؤل . وعلى الرغم من هذه الخلفية ، مازالت التوترات الناجمة عن المنازعات والصراعات الإقليمية تلقي بظلالها على السلم والامن الدوليين وتهددهما . ومن ثم فإننا لا يمكن أن نكون مغالين في تاكيدنا لما يتسم به مقترحنا من أهمية متزايدة فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا .

إن مقدمي مشروع القرار ولاء منهما لالتزامهما الراسخ بتخليص العالم من الاسلحة النووية ، مازالا على اقتناع بجدوى بجعل أكبر عدد ممكن من المناطق خالية من تلك الاسلحة الى أن يتحقق الهدف المتمثل في إقامة عالم خال من الاسلحة النووية .

ولقد اعترفت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة ، وكذا بلدان عدم الانحياز في قمتها التاسعة التي عقدت في بلغراد عام ١٩٨٩ بأهمية إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في مناطق مختلفة من العالم .

وفي اعتقاد مقدمي مشروع القرار أن الهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح على الصعيد العالمي يمكن أن يستمد زخما من إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية . وتلك المناطق ليست غاية في حد ذاتها . كما أنه لا يقصد من ورائها أن تكون بديلا عن النهج العالمي والشامل لنزع السلاح النووي . وهي تعد أيضا من التدابير الحيوية لبناء الثقة في سياق نزع السلاح الإقليمي .

ويتوافر لجنوب آسيا ، في اعتقادنا ، من الشروط ما يلزم لتمكين بلدان المنطقة من المضي صوب الهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية . فجميع بلدان المنطقة تأخذ على عاتقها الالتزام بجعل تلك المنطقة خالية من الأسلحة النووية . وقد أصدرت ، على أرفع مستوى ، إعلانات تؤكد فيها تعهدها بألاّ تحصل على أسلحة نووية أو تستحدثها أو تصنعها .

ونحن نعتقد بصدق بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يعد إحدى الوسائل التي يمكن أن تسهم بصورة فعالة في منع انتشار الأسلحة النووية في منطقتنا بقبول دولها كافة لالتزامات متساوية وغير تمييزية .

ولقد أكدت باكستان مرارا وتكرارا التزامها بألاّ تحصل على الأسلحة النووية أو تصنعها وبألاّ تستخدم الطاقة النووية إلاّ في الأغراض السلمية . وطرحت باكستان على امتداد السنين سلسلة من المقترحات القصد منها جعل منطقة جنوب آسيا خالية من الأسلحة النووية .

وفي حزيران/يونيه من هذا العام ، اقترح رئيس وزراء باكستان أن تقوم الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين بالتشاور مع الهند وباكستان بغية وضع ترتيبات منصفة وغير تمييزية لكفالة عدم انتشار الأسلحة النووية في جنوب آسيا . وذلك المقترح الاستشرافي يعبر عن رغبتنا الحقيقية في أن تركز بلدان جنوب آسيا جهودها على التنمية الاقتصادية عن طريق تحويل الموارد المخصصة للدفاع حاليا الى الأغراض الإنمائية .

ولقد أعد مشروع القرار A/C.1/46/L.30 المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا على غرار القرار ٥٣/٤٥ الذي أيدته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في العام الماضي بأغلبية ساحقة . ويحدونا وطيد الأمل أن يعطي اعتماد مشروع القرار هذا دفعة أخرى لدول منطقتنا تشجعها على المضي قدما صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا . ومن ثم نأمل أن يمنح المجتمع الدولي مرة أخرى ، تأييده العريض لمشروع القرار المذكور .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت قبل التصويت .

السيد شاه (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلب وفد الهند الكلمة لكي يدلي برأيه بشأن مشروع القرار A/C.1/46/L.30 .

إن مشروع القرار هذا هو تقريبا نفس القرار ٥٣/٤٥ المؤرخ في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ . والواقع إن فحوى هذا القرار لم تتغير كثيرا على مدى أكثر من ١٥ عاما منذ أن قدم لأول مرة .

وقد أعربت الهند عن تحفظاتها على فكرة القرار في الامم المتحدة مرارا وتكرارا وبقوة . وموقف الهند معروف تماما ، وهو يستند الى مبادئ معينة تحدد سياستنا في مجال نزع السلاح . فنزع السلاح النووي قضية عالمية لابد من حلها على نطاق عالمي . وهو ليس مسألة اقليمية . وهدف نزع السلاح النووي الذي يؤدي الى نزع السلاح العام الكامل لا يمكن تحقيقه بتدابير جزئية . ونحن لم نعتبر قط أن إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية أمر يتفق مع النهج العالمي . والواقع إن انتشار الاسلحة النووية على نطاق عالمي ، ووزعها ووضعها في مناطق مختلفة من العالم أمر يقلل من فعالية المناطق الخالية من الاسلحة النووية في تعزيز نزع السلاح النووي على نطاق عالمي .

ويدرك وفد بلدي أن الامم المتحدة قد أيدت قيام مناطق خالية من الاسلحة النووية في بقاع أخرى من العالم . وينبغي أن نتذكر أن الامم المتحدة لم تقرر ذلك إلا بعد أن تم التوصل الى تعريف مناسب للمنطقة المعنية ، يقوم على الإدراك الصحيح لمداها الجغرافي ، وبعد أخذ كل الشواغل الامنية للدول المعنية في الاعتبار .

ومن الشروط المسبقة الضرورية لاية ترتيبات اقليمية إجراء مشاورات مسبقة فيما بين الدول المعنية واشتراكها الكامل في تلك الترتيبات . وفي الحالات التي لا تتحقق فيها هذه الشروط المسبقة ، أو التي يكون قد وضع فيها تعريف مصطنع لمنطقة ما ، أو التي لا يكون فيها توافق آراء ، فإن إقرار اللجنة لمقترح من هذا القبيل يكون أمرا لا معنى له . ووفد بلدي لا يعلم أن هناك أية جهود من جانب مقدمي مشروع القرار المعروض لإجراء مشاورات مسبقة فيما بين الدول المعنية في المنطقة الجغرافية التي تشملها شواغل الهند الامنية .

ويرى وفد بلدي أن مشروع القرار هذا هو واحد من تلك الطفوس المملة التي نشهدها في اللجنة الأولى والتي لا تخدم أي غرض حقيقي لنزع السلاح . لذلك سيصوت وفد بلدي ضد مشروع القرار A/C.1/46/L.30 .

السيد بيرشوم (موريشيوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نظرا لأن وفد بلدي يتكلم لأول مرة في الدورة الحالية ، اسمحوا لي بأن أنضم الى المتكلمين الذين سبقوني في تهنئتكم ، سيدي الرئيس ، على انتخابكم رئيسا للجنة .

لقد طلبت الكلمة لكي أعلن ما يلي تعليلا لتصويتي قبل التصويت على مشروع القرار A/C.1/46/L.30 قيد النظر الآن بشأن إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا .

إن الظروف السائدة الآن على الساحة الدولية تملي على موريشيوس أن تعلل الطريقة التي ستصوت بها على مشروع القرار هذا . الواقع إن موريشيوس كانت قد قررت الابقاء على الموقف الذي اتخذته في السنوات الاخيرة بشأن إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا . ولكن موريشيوس تعي أيضا أن عددا من التغيرات الجذرية قد حدث في العالم في الميادين السياسية والعسكرية وحتى النووية . وفي هذا السياق ، أود أن أؤكد على أهمية انتهاء الحرب الباردة ، والإعلانات بعيدة الاثر التي صدرت عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن خفض ترسانات أسلحتهما النووية ، والقرار الذي اتخذته فرنسا والصين بالانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية التي هي ذاتها سيجري استعراضها في عام ١٩٩٥ .

وكل ذلك يبشر بخير للمستقبل ، وإذا ما استمر هذا الاتجاه فإنه سيعني أن حاجة البلدان إلى التمسك بمواقفها التقليدية إزاء مسائل الأمن الاقليمي والعالمي ستكون أقل . ومن ثم ، فإن موريشيوس إذ تضع كل هذا في اعتبارها قد تعيد النظر في موقفها تجاه هذه المسائل في المستقبل حسبما تقتضيه الظروف .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تمضي اللجنة الآن إلى التصويت على مشروع القرار A/C.1/46/L.30 .

أعطي الكلمة لأمين اللجنة ليدلي ببيان .

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار A/C.1/46/L.30 مقدم من باكستان وبنغلاديش ، وقد تولى عرضه ممثل باكستان في الجلسة الثالثة والثلاثين للجنة الاولى يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : ألبانيا ، أنغولا ، استراليا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بيلاروس ، بلجيكا ، بنن ، بوتسوانا ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، فيجي ، فنلندا ، ألمانيا ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاتفيا ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، المكسيك ، المغرب ، موزامبيق ، ناميبيا ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سنغافورة ، جزر سليمان ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، تايلند ، توغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،

الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، أوروغواي ، فنزويلا ، زائير ، زمبابوي .

المعارضون : بوتان ، الهند ، موريشيوس .

الممتنعون : أفغانستان ، الجزائر ، الارجنتين ، النمسا ، البرازيل ، كوبا ، قبرص ، الدانمرك ، استونيا ، اثيوبيا ، فرنسا ، غرينادا ، ايسلندا ، اندونيسيا ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لختنشتاين ، ليتوانيا ، مدغشقر ، منغوليا ، ميانمار ، النرويج ، جمهورية كوريا ، السويد ، فييت نام ، يوغوسلافيا .

إعتمد مشروع القرار A/C.1/46/L.30 بأغلبية ١٠٤ أصوات مقابل ٣ أصوات مع امتناع ٣٥ عضوا عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في تعليل تصويتها .

السيد ستيلزر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تود النمسا أن تشير الى مشروع القرار A/C.1/46/L.30 .

لقد رحبت النمسا دائما بإنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية وأيدت ذلك . ويستند تشديدها على النهج الاقليمية الى تفهمها بأن مسائل نزع السلاح المعقدة ينبغي أن تعالج على الاصعدة المناظرة . وعلى ذلك ، ينبغي أن تعالج المشاكل الاقليمية أو الجوانب الاقليمية للمسائل العالمية في إطار اقليمي أو حتى دون اقليمي .

ومع ذلك ، تدرك النمسا بأن هناك بعض الشروط المسبقة التي ينبغي تلبيتها قبل أن يكون بالإمكان تأييد إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية بقرار من الجمعية العامة . وأهم تلك الشروط المسبقة هو تأييد كل بلدان المنطقة المعنية للمبادرة ذات الصلة . ونظرا لأن إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا يلقى معارضة مستمرة من البلدان المعنية ، فقد قررت النمسا الامتناع عن التصويت .

السيد كراسولين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن الاتحاد السوفياتي داعية لا يكل لإنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في شتى مناطق العالم ، لان هذا الإجراء سيكون إسهاما هاما في إرساء وتقوية نظم الامن والتعاون الاقليمية . كما أن تعزيز نظام عدم انتشار الاسلحة النووية يساعد أيضا على حل مشكلة التخفيض التدريجي للترسانات النووية بغية تحقيق الهدف النهائي في إزالتها إزالة تامة . ونحن نفهم أن إنشاء هذه المناطق ينبغي في كل حالة على حدة أن يتفق تماما مع الحالة في المنطقة المعنية وأن يعكس اهتمام جميع الدول المشتركة فيها .

وفيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا ، أيدنا إعداد مشروع يكون مقبولا لجميع بلدان المنطقة لكي تعتمده الجمعية العامة . وقد رأينا ، ولانزال نرى ، أنه ينبغي لهذه المسألة أن تكون موضوع مشاورات بين الاطراف المعنية . ومشروع القرار الذي اعتمد للتو بصيغته الحالية لا يتعارض مع المبدأ السالف الذكر .

السيد ليدوفار (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : شارك وفد الولايات المتحدة ثانية هذا العام في تاييد القرار التقليدي المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا (A/C.1/46/L.30) . إلا أن الولايات المتحدة تود أن تشير الى نقطتين تعليلا لتصويتها . أولا ، نحن نثق بأن جميع دول المنطقة ستحيط علما بصفة خاصة بالفقرة ٢ من منطوق القرار ، التي تحث جميع تلك الدول على أن تمتنع ، في الوقت الذي تعمل فيه لإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية ، عن اتخاذ أي إجراء يتنافى مع هذا الهدف . ثانيا ، يود وفدنا أيضا أن ينوه بأن الإشارة في الفقرة الثالثة من الديباجة إلى إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في مناطق اخرى من العالم لا يشكل تاييدا مطلقا من جانب الولايات المتحدة لإنشاء هذه المناطق على صعيد عالمي .

السيد هيلتينيوس (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عبرت السويد في عدة مناسبات عن موقفها الايجابي من إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية . ذلك أن هذه المناطق قد تساعد على بناء الثقة وقد يكون لها أثر إيجابي على المناخ السياسي وعلى الأمن في المنطقة . فإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية يستلزم عدم امتلاك دول المنطقة لاسلحة نووية . وعلاوة على ذلك ، ينبغي لتلك الدول ألا تقوم بوزع أسلحة نووية على أراضيها . وهناك عنصر أساسي آخر هو التزام الدول الحائزة للاسلحة النووية بعدم استخدام ، أو التهديد باستخدام ، الاسلحة النووية ضد أهداف في تلك المنطقة .

وفيما يتعلق بالاقتراحات المحددة بشأن إنشاء هذه المناطق ، يجب أن يكون من الشروط الاساسية المسبقة أن تقبل جميع الدول في المنطقة بالمبادرة المتعلقة بإنشاء هذه المنطقة وأن تتعاون في إنشائها . وتمشيا مع هذا المبدأ ، امتنعت السويد عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/46/L.30 ، المتصل بإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا ، لأن الدول المعنية صوتت ضد مشروع القرار .

السيد باتوكاليو (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلبت الكلمة لأعلل تصويت فنلندا على مشروع القرار A/C.1/46/L.30 ، المعنون "إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا" . صوتنا لصالح مشروع القرار لان فنلندا تؤيد بصورة عامة الجهود الرامية الى إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية . إلا أننا نرى أن عملية إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في أي اقليم ينبغي أن تحظى بتأييد جميع الدول المعنية .

السيد لي (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلبت الكلمة لأعلل تصويتنا على مشروع القرار A/C.1/46/L.30 . وفقا للوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة والإعلان الختامي للمؤتمر الاستعراضي الثالث لأطراف معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، فإن إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية ينبغي أن يأخذ في الحسبان الظروف الخاصة بالاقاليم المعنية وخصائصها ، وأن يستند إلى ترتيبات تتوصل اليها دول المنطقة بحرية . ولقد امتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار على ضوء حقيقة عدم وجود توافق في الآراء بين بلدان المنطقة .

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يرغب وفد اندونيسيا في تعليل تصويته على مشروع القرار A/C.1/46/L.30 ، المتصل بإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا . الذي اعتمدته اللجنة للتو .

إن موقف اندونيسيا إزاء إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية معروف جيدا . فاندونيسيا ، بالإضافة الى البلدان الاخرى في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، تواصل بذل جهود تستهدف الترويج لإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا وفقا للوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح . ففي الفقرتين ٣٣ و ٦٠ من تلك الوثيقة أعلنت الجمعية العامة أن إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية على أساس ترتيبات تتوصل اليها دول المنطقة المعنية بحرية تشكل تدبيرا هاما من تدابير نزع السلاح . وفي الفقرة ٦١ أضافت الجمعية العامة انه ينبغي تشجيع عملية إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في أجزاء مختلفة من العالم ، وأنه ينبغي للدول المشاركة في هذه المناطق أن تتعهد بالامتثال التام لجميع أهداف ومقاصد ومبادئ الاتفاقات أو الترتيبات التي تنشأ بموجبها المناطق الخالية من الاسلحة النووية .

وعلى ضوء حقيقة أن الجهود الرامية الى التوصل الى اتفاق بشأن هذه المسألة لم تستكمل بعد ، امتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/46/L.30 .

السيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : صوتت كوستاريكا لصالح مشروع القرار A/C.1/46/L.30 ، المعنون "إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا" ، لانها دأبت بصورة تقليدية على تأييد إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في أجزاء مختلفة من العالم حيثما قدمت اقتراحات بهذا الصدد .

وكان طبيعيا أن يبدأ هذا الموقف بتأييدنا الراسخ لمعاهدة تلاتيلولكو ، التي أنشئت بموجبها أول منطقة خالية من الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية . وقد دأبنا على الدوام على الاسترشاد بهذا المعيار في تأييد مختلف المبادرات الرامية الى إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في مناطق اخرى .

السيد باتيوك (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : صوت وفد أوكرانيا مؤيدا مشروع القرار A/C.1/46/L.30 بشأن إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا . وبهذه الطريقة أردنا أن نعرب بوضوح تام عن تأييدنا المستمر لاية جهود تبذل للحد من انتشار الاسلحة النووية ، سواء على الصعيد العالمي أو على الصعيد الاقليمي ، وللمبادرات التي تتخذها الدول لدى اعتماد مثل هذه التدابير في أية منطقة .

والنتيجة الحتمية لاتخاذ هذه المبادرات هي تعزيز الامن في المنطقة وكذلك التعاون بين الدول . وكما ذكرنا من قبل ، فإننا نعتقد أن تدابير إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية لا يمكن أن تنفذ بنجاح إلا بالمشاركة الطوعية لجميع الدول في المنطقة المعنية ، بالإضافة الى مشاركة الدول المهتمة ذات النفوذ التي ترحب دول المنطقة بمشاركتها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تشرع اللجنة في البت في مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ٥ . وستبدأ اللجنة أولا بالبت في مشروع القرار A/C.1/46/L.16 .

أعطي الكلمة لامين اللجنة .

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قدم مشروع القرار A/C.1/46/L.16 ، ٤٥ دولة ، وعرضه ممثل استراليا في الجلسة الثلاثين للجنة الاولى ، بتاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، وقائمة مقدمي مشروع القرار كما يلي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اسبانيا ، استراليا ، اكوادور ، ألمانيا ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بولندا ، بوليفيا ، تايلند ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الدومينيكية ، جمهورية كوريا ، الدانمرك ، رومانيا ، ساموا ، سنغافورة ، السويد ، شيلي ، فرنسا ، الفلبين ، فنلندا ، فييت نام ، قبرص ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، لكسمبرغ ، مصر ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، يوغوسلافيا ، اليونان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أعرب مقدمو مشروع القرار A/C.1/46/L.16 عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة دون تصويت . إذا لم أسمع أي اعتراض ، سأعتبر أن اللجنة تود أن تتصرف وفقا لذلك .

اعتمد مشروع القرار A/C.1/46/L.16 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/46/L.36 .

أعطي الكلمة لأمين اللجنة .

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قدم مشروع القرار A/C.1/46/L.36 ٤٧ دولة ، وعرضته ممثلة كندا في الجلسة الثلاثين للجنة الأولى بتاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . وقائمة مقدمي مشروع القرار كما يلي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الارجنتين ، اسبانيا ، استراليا ، أفغانستان ، ألمانيا ، أوروغواي ، أوكرانيا ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بولندا ، بوليفيا ، بيلاروس ، تايلند ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، رومانيا ، السويد ، شيلي ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فييت نام ، قبرص ، كندا ، كوستاريكا ، لكسمبرغ ، ماليزيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، ميانمار ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، اليونان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعرب مقدمو مشروع القرار A/C.1/46/L.36 عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة دون تصويت . إذا لم أسمع أي اعتراض ، سأعتبر أن اللجنة تود أن تتصرف وفقا لذلك .

اعتمد مشروع القرار A/C.1/46/L.36 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل كوريا ليتكلم في نقطة نظام .

السيد لي (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أؤكد أن وفد بلادي مدرج في قائمة مقدمي مشروع القرار الذي اعتمد توا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيرد بيان ممثل جمهورية كوريا في محضر اللجنة .

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في توضيح مواقفهم بشأن مشاريع القرارات في المجموعة ٥ .

السيد مورادي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يقدر وفدي جهود مقدمي مشروع القرار A/C.1/46/L.16 ، المعنون "الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية) : اتخاذ تدابير لدعم سلطة بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥" . بيد أن وفدي يرغب في تسجيل النقاط التالية :

أولا ، نعتقد أنه كان ينبغي أن تعرب الفقرة الرابعة من الديباجة عن استنكار استعمال الاسلحة الكيميائية والتهديد باستعمالها .

ثانيا ، نرى أنه كان ينبغي الإشارة في الجزء الاخير من الفقرة ٣ من المنطوق الى إزالة استعمال الاسلحة الكيميائية والتهديد باستعمالها .

ثالثا ، إن مفهومنا فيما يتعلق بالفقرة ٤ هو أن أنشطة المؤتمرات الاقليمية والدولية لنزع السلاح والمقررات الموازية المتخذة من قبل الحكومات الوطنية ، التي تهدف كذلك إلى التعجيل بإبرام اتفاقية الاسلحة الكيميائية ، يجب أن تتفق اتفاقا كاملا مع مقررات مؤتمر نزع السلاح ومع مشروع تلك الاتفاقية .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠